إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 400
للنشر الفوري
٢٩ أغسطس ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الرابعة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع تونس ويوافق على صرف ٢١٧,٥ مليون دولار أمريكي

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لأداء الاقتصاد التونسي بمقتضى البرنامج الذي يغطي ٢٤ شهرا ويدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق. ويتيح استكمال المراجعة صرف دفعة فورية قدرها ١٤٣,٢٥ مليون وحدة سحب خاصة (حوالي ٢١٧,٥ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٧١٦,٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,١ مليار دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في يونيو ٢٠١٣ على اتفاق للاستعداد الائتماني لمدة عامين بقيمة قدرها ١,١٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٧٤ مليار دولار أمريكي، أو ٤٠٠% من حصة عضوية تونس في الصندوق) (راجع البيان الصحفي رقم 13/202).

ومع استكمال المراجعة الرابعة، وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات تعديل معايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر ٢٠١٤.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي بشأن تونس، صرح السيد ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة بما يلي:

"من المنتظر أن تستكمل تونس تحولها السياسي مع بداية الانتخابات في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. وسوف يساهم التقدم المحرز على مسار التحول في تشجيع شركاء التنمية لتقديم المساعدة.

"ومع ذلك، يظل الموقف الاقتصادي صعبا. فالنمو محدود، والبطالة لا تزال مرتفعة، كما يتسبب تصاعد الاختلالات الخارجية في فرض ضغوط على سعر الصرف والاحتياطيات.

وقد سجلت تونس تقدما كبيرا في تنفيذ البرنامج، وتمكنت من استيفاء جميع معايير الأداء الكمية. وبالرغم من البيئة المحلية والإقليمية المحفوفة بالتحديات، فقد استمر التقدم في الإصلاحات الهيكلية، وتمكنت السلطات من تعويض فترات التأخر السابقة في بعض المجالات.

"وكان أداء المالية العامة قويا في النصف الأول من السنة، ولا يزال الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة ضروريا لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي. ومما يستحق الترحيب ما اتُّخِذ من تدابير مالية لتحييد أثر ضغوط الإنفاق، كما ستساعد الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة – إلى جانب تنفيذ البرامج الجديدة لحماية الفقراء – في الحد من جوانب الضعف القائمة. وسيؤدي إصلاح دعم الطاقة والسيطرة الصارمة على فاتورة الأجور إلى تحسن مكونات الميزانية، الأمر الذي ستدعمه أيضا زيادة النفقات الاجتماعية والاستثمارية. وستؤدي إصلاحات الإيرادات الشاملة وتحسن إدارة المالية العامة وإصلاح المؤسسات العامة إلى دعم عملية الضبط المالي والمساعدة في تحقيق نمو يشمل شرائح سكانية أوسع.

"ويمكن أن يساعد تشديد السياسة النقدية على مواجهة الضغوط التضخمية وتخفيض الضغوط على سعر الصرف. كذلك يمكن أن تساعد زيادة مرونة سعر الصرف على إعادة بناء الأرصدة الوقائية من احتياطيات النقد الأجنبي، وتصحيح الاختلالات الخارجية الكبيرة، وتحسين القدرة التنافسية.

"وقد اتُّخِذت خطوات مهمة للحد من جوانب الضعف في القطاع المالي، وهو ما شمل الخطوة التاريخية المتمثلة في اعتماد خطط إعادة هيكلة البنوك العامة، التي ينبغي تنفيذها على وجه السرعة. وسوف يتحقق مزيد من التقدم في الحد من مواطن الهشاشة الحالية في القطاع المصرفي من خلال إنشاء شركة لإدارة الأصول، واعتماد قانون الإفلاس، واستكمال عمليات المراجعة على حسابات البنوك العامة، وتحسين الإطار التنظيمي.

وينبغي التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بغية تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق نمو أقوى يشمل قطاعات سكانية أوسع. وسيساعد المضي في اعتماد قانون المنافسة وإطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص على دعم تطور القطاع الخاص. ومن المنتظر أن يسهم مؤتمر "استثمر في تونس" الذي يعقد قريبا بدور حيوي في هذا الخصوص".